نَمَاذِجُ مِنْ تعارضِ السَّماعِ والقياسِ، وموقف النَّحويين منه

(عرضاً ومناقشة)

إعداد الدكتور

حميدة عبد الحميد حسين القاضي

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات. ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات.، جامعة الأزهر. سوهاج .

من ٩١٧ إلى ٩٨٠

((نَمَاذِجُ مِنْ تعارضِ السَّماعِ والقياسِ، وموقفِ النَّحويين منه عرضًا ومناقشة))

حميدة عبد الحميد حسين القاضي
قسم اللغويات. ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات.، جامعة الأزهر. سوهاج ، جمهورية مصر العربية.
البريد الإليكتروني : Hamidaal-Qadi.79@azhar.edu.eg

ملخص البحث

تعارض السماع والقياس وارد في اللغة العربية ، والتعارض: مصدر تعارض الشيئان،إذا عارض كلٌّ منهما الآخر وقابله، والقصد منه تصحيح الصحيح ، وإبطال الباطل

كلُّ علم: بعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس . .

إنَّ الذى سمعوه من كتاب الله فائت للقوى البشرية، ومتجاوز الّذى يتسع له ذرعُ المخلوقين. إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وقيل :إذا تعارض نقلان أُخذ بأرجحهما ، والترجيح في شيئين أحدهما : الإسناد ، والآخر : المتن .

المطرد فى القياس والاستعمال معاً، هو الغاية المطلوبة، والمطرد الذى يتسع له ذرعُ المخلوقين.

والمطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس نحو قولهم: "استحوذ".

ومن نتائج البحث:

١. أظهر البحث أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس.

٢. في مسألة الفصل بين الفعل والفاعل ب(إلا) ثبت أنه يجب تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث؛ وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: "ما بريء أحد إلا بنات العم" إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير في الفعل، وهذا مذهب البصريين وسيبويه خلافا للكوفيين.

٣. بيّن البحث موقف النحويين من مصادر السماع، وأظهر أن لهم في كل منها موقفا، وهم ما بين راضٍ مدافع عنه، وناقدٍ معرض عنه، فقبل القراءات القرآنية التي صحت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ودافع عن بعضها، ومنهم من انتقدها، وطعن في قارئيها.

الكمات المفتاحية : السَّماعِ ، القياسِ ، اللُّغةِ العربية، الاحتجاج ، اجتماعهما، تَعَارُضِهِما.

(Examples of the opposition of listening and analogy, and the position of grammarians on it in presentation and discussion)

Hamida Abdel Hamid Hussein Al-Qadi
Linguistics department. Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University. Sohag Arab Republic of Egypt.
E-mail: Hamidaal-Qadi.79@azhar.edu.eg

Research Summary
Contradiction of hearing and analogy is contained in the Arabic language, and opposition: the source of the conflict of two things, if each opposes and opposes the other, and the intent is to correct the correct and invalidate the false.

Every science: some of it is derived by listening and texts, and some by deduction and analogy. .

Research Summary
Contradiction of hearing and analogy is contained in the Arabic language, and opposition: the source of the conflict of two things, if each opposes and opposes the other, and the intent is to correct the correct and invalidate the false.

Every science: some of it is derived by listening and texts, and some by deduction and analogy. .

What they have heard from the Book of God is lost to human powers, and it is beyond what the comfort of creatures can accommodate. If there is a conflict of analogy and hearing, it is pronounced in the audible according to what it came to, and you do not measure it in other than it.

The steady one, both in measurement and in use, is the desired end, and the steady one for which the arms of creatures can accommodate.

And the steady in use is odd in analogy towards their saying: "obsessed".

Among the search results:

١. The research showed that if the two measurements contradict each other, the most likely one is taken, which is that one of them agrees with another evidence from the transmission method or the measurement method.

٢. In the matter of separating the verb and the subject with (except) it is established that the verb must be mentioned with the feminine subject; This is because the subject in reality is the one who is excluded from the omitted one, since the estimate is: "No one is innocent except the cousins." However, the integrity of the systems of the one in both the masculine and feminine correctional groups necessitated the reminder in the act, and this is the doctrine of the Basri and Sibawayh in contrast to the Kufics.

٣. The research showed the position of the grammarians from the sources of listening, and showed that they have a position in each of them, and they are between a satisfied defender and a critic who is opposed to it. He accepted the Qur'anic readings that were authenticated on the authority of the Prophet - may God bless him and grant him peace - and defended some of them, and some of them criticized them. and challenged its readers.

Key words: listening, analogy, Arabic language, protest, their combination, their opposition.

المقدمة

الحمدُ للهِ البرِّ الرحيم، الواسع العليم، ذي الفضل العظيم والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمَّد النبيِّ الكريم، المنزل عليه الذكر الحكيم "وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ" (١)، وعلى آله وأصحابه، ومن سلك دَرْبَهُمْ إلى يوم الدينِ.

أمَّا بَعْدُ...

فإن النَّحو تبوّأ من العلوم – مكانةً ساميةً، وتَرَبَّعَ التَّصريفُ بين علوم اللغة الشريفة، بحيث كان النَّحوُ والتَّصريفُ صِنْوَيْنِ لا يستغنى أحدٌ عنهما.

وعلم النحو كما قال أبو حيان: (صعبُ المَرَامِ، مستعصٍ على الأفهام، ولا يَنْفُذُ في معرفته إلا الذهنُ السَليمُ، والفكرُ المرتاضُ المستقيم)(٢).

وعلمُ التصريفِ كما قال ابن عصفور: (التَّصريفُ أشرفُ شطري العربية وأعمقُها، فالذي يُبَيِّنُ شرفَهُ احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويٍّ ولغويٍّ إليه أيَّما حاجةٍ؛ لأنه ميزانُ اللغة العربية، ألا أنه قد يُقَدَّمِ علْمُ التَّصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفةُ ذوات الكَلمِ في أنفسها من غير تركيب.. إلاَّ أنه أُخِّرَ؛ للُطفِهِ ودِقِّته، فجُعِلَ ما قُدِّمَ عليه من ذِكْر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالَبُ إلاَّ وهو قد تَدَّربَ، وارتاضَ للقياس) (٣).

ولتقريب النحو إلى الأذهان، والتصريف إلى الأفهام، ضَبَطَ العلماءُ قواعدَهُمَا في أصولٍ مثل أصول الفقه، فكان العلماء يتناولون النَّحو والتَّصريف في كتبهم وينثرون أصولهما في ثنايا كلامِهم ومتفرق بحوثِهم من قبل أن يُؤَلفَ "الكتابُ" لـــ سيبويه.

---

(١) سورة القلم من الآية (٤).

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣/١.

(٣) ينظر الممتع لابن عصفور تح/ د. فخر الدين قباوة ٢٧/١: ٣٠ بتصرف.

فـ "عبد الله بنُ إسحاق الحضرميُّ- ١١٧ أو ١٢٧هـ- كان شديد التجريد للقياس(٤).

و"الخليل" (ت١٧٥هـ) كان الغاية فى تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله(٥). وكان سيِّدَ قومِهِ، وكاشف قناع القياس فى علمه(٦).

لذا يُعَدُّ القياس من الأسس المنهجية في دراسة النَّحو والتَّصريف ولم تظهر كتبٌ خاصة بأصول النحو قبل ابن جنى - (ت ٣٩٢هـ) فكتاب "الخصائص" أولُ محاولة لوضع كتاب في أصول النحو، وقد جاء زاخرًا بالقواعد الأصولية، كالعلة، والسَّماع والقياس، وتركيب اللغات وغيرها.

وحينما ظهر "ابنُ الأنبارى" (ت٥٧٧هـ) ألَّفَ كتابه "لُمَع الأدلة فى علم أصول النحو".... ثم جاء "السيوطيُّ "(ت ٩١١هـ) فألف كتابه "الاقتراح فى أصول النحو وجدله الذى ضَمَّ فيه كثيرًا من كتاب الخصائص لـ "ابن جنى"، وبدائع ونفائس استخرجها بفكرة(٧).

وكما نعلم أن الدرس النحوي اعتمد أهم مصادرة السَّماع من العربي، وموقف النحاة بصفة عامة من هذا المسموع حيث احتاطوا في سماعهم، وتحرزوا عن سماع غير العربي الخالص حتى كانوا يختبرون من يشكون في فصاحته، وما ذلك إلا لأنهم أصلاء في العربية يعرفون مجاريها ومراسيها.

---

(٤) ينظر بغية الوعاة للسيوطى، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ٢/ ٤٢.

(٥) ينظر نزهة الألباء للأنبارى ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٤٦.

(٦) ينظر الخصائص لابن جنى تح/ محمد على النجار ٣٦١/١.

(٧) ينظر فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح لأبى عبد الله بن الطيب الفارسيّ (١١١٠- ١١٧٠هـ) وفى أعلاه الاقتراح فى أصول النحو وجدله للسيوطى (ت ٩١١هـ) تح/ أ. د . محمود يوسف فجال ٧/١: ٩ بتصرف.

على هذا النحو سار النحاة الأوائل بالبصرة، وسنوا لمن بعدهم التشدد في السَّماع، والتحفظ فيمن يسمعون عنه، فلا يسمعون إلا ما كثرت روايته، وذاعت شهرته، وتداولته الألسن هنا وهناك.

وربما قارنوا بين استعمالين مشهورين وكلامين سائرين ليعرف الأليق بكلام العربي الأصيل منهما، وترى ذلك واضحًا في مقارنة سيبويه الدائمة بين لغات العرب وبعضها، فيقول عن لغة تميم في (ما) إنها الأقيس، ولكن لغة الحجاز هي الأكثر والأشهر استعمالًا وجاء القرآن الكريم بها.

وحظي نحويو البصرة ضمن ما حظوا بمجموعة من رواة اللغة كانت أهم صفاتهم الحفظ والتثبت مما يرونه، والحرص الشديد على نقل الروايات عن قائليها معززة إليهم، وكان في مقدمة هؤلاء أبو عمرو بن العلاء الذي كان أعلم الناس بأمور العرب مع صحة سماع وصدق لسان(٨).

فقد ارتحل أساتذة المذهب البصري، ولم يكفهم ما سمعه من العرب المقيمين بالبصرة، ولا من الرواة الأعراب الوافدين عليها، وأول من سَنَّ الرحلات والتطواف في الجزيرة العربية تثبتا وتيقنا، وتوثيقا، وتأكيدا: الخليل بن أحمد الفراهيدي وتبعه من بعده يونس وسيبويه وغيرهم.

وتراهم في القياس عندهم ظهر بمظهر الشدة، وبُعد الغور، ودقة الغوص حيث يجلسون إلى مسموعهم ليستنبطوا منه قاعدتهم ويستخرجون له قياسًا يهتدون به ويسيرون عليه.

أمَّا النَّحو الكوفي فبدأ متأخرًا عند بداية النحو زهاء مائة عام أو يقل قليلا، ووجدنا أن ظروف الكوفيين النحوية لم تكن بالصورة الكافية للزيادة شيئا على ما وصل إليه البصريون، ومن هنا شغلوا بتتبع البصريين في قواعدهم، وحاولوا النفوذ إلى الخلاف عليهم بصورة ما، ومن هنا نرى أن النَّحو

---

(٨) ينظر البيان والتبيين للجاحظ :تح/ حسن السندوبي ١/ ٢٥٦.

الكوفي قد بني أول ما بني على الخلاف على البصريين، ومحاولات النقد عليهم، وقد أعطى البصريون للكوفيين الفرصة حينما لم يقعدوا قواعدهم على كلِّ كلام العرب وإنما على الأكثر الأشهر الأفصح منه دون غيره، ومن هنا نشأ الخلاف والتعارض بين المذهبين.

والكوفيون اعتمدوا في سماعهم على سكان الكوفة ومن حولها الذين لم يرد علماء البصرة الاعتراف بلغتهم كأصل للاحتجاج حتى قبل أن يتحضروا مثل: (تغلب)، و(بكر) لمخالطتها (الفرس) ومثل (عبد القيس) النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند، و(اليمنيين) لمخالطتهم الهند والحبشة ....[٩] وتوسعوا في سماعهم حتى كل لغات العرب مفردها وشاذها، وحداهم ولعهم بالشعر إلى الاعتداد بجميع ما ورد منه، ولو كان بيتًا مفردًا، ولم يبحثوا عن هوية القائل، بل لم تهمهم معرفة القائل في حد ذاتها.

وإذا كان هذا حالهم في السَّماع فلم يكن حالهم في القياس بأسعد حظا منه، فقد قاسوا على كل مسموع مهما اختلف ذلك المسموع، ومهما تعددت مجاريه وتنوعت مناحيه وسواء كان متواترًا صحيحًا أم نادرًا شاذًا[١٠].

فالقياس والسَّماع من الأسس المنهجية في دراسة النحو والتَّصريف لذا اخترت موضوع بحثي: (نَمَاذِج مِنْ تَعَارُض السَّماع والقياس، وموقف النحويين منه عرضًا ومناقشة) ، وبحول الله وقوته استوى هذا البحث في مقدمةٍ وفصلين.

أمَّا المقدمة : فقد تحدثت فيها عن النَّحو والتَّصريف، وأن القياس والسَّماع من الأسس المنهجية في دراسة النَّحو والتَّصريف.

---

(٩) ينظر الاقتراح في أصول النحو ص (١٩) .

(١٠) ينظر النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين د.المهدي إبراهيم عبد العال ص ٣٨٠ وما بعدها، ونشأة النحو وتاريخ اشعر النحاة ص ٨٩.

وأمَّا التَّمْهِيدُ فعنوانه: نبذة عن السَّماع والقياس في اللغة العربية.

وأمَّا الفصول فجاء ترتيبها على النحو التالي:

الفصل الأول: نماذج من التعارض بين السَّماع والقياس في بعض القضايا النَّحوية .

وتحته ست مسائل

١. الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من الفعل.

٢. الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

٣. زيادة كان بين المتلازمين .

٤. الفعل المتصرف والجامد (عسى وليس) .

٥. من تعارض السَّماع والقياس (ما النافية الحجازية تعارض التميمية في عملها عمل ليس).

٦. التعارض في وقوع الماضي حالا.

الفصل الثاني:(نماذج من التَّعارض بين السَّماع والقياس في بعض القضايا التَّصريفيَّة)

وفيه خمس مسائل:

١. النسب إلى (شنوءة).

٢. تعارض السَّماع والقياس في (أيمن) في القسم مفرد هو أم جمع؟

٣. تعارض السَّماع والقياس في فعل الأمر (خذ وكل ومر).

٤. ماضي (يذر ويدع).

٥. عدم الإعلال في (استحوذ).

ثم الخاتمة التي اشتملت على أهم نتائج البحث يتبعها فهرسًا للمراجع والموضوعات .

الدراسات السابقة:

١. السَّماع والقياس- رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السَّماع والقياس والشذوذ وما إليها من المباحث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة- بقلم العلامة المحقق/ أحمد تيمور باشا ط١/١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٢. القياس عند سيبويه في أصول النحو دراسة وصفية، إعداد – ديتا يوليانى- قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب والدِّراسات الإنسانية- جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا (٢٠١٠- ١٤٣١) تحت إشراف د./ أندوسي أدنج أسداري الماجستير.

٣. القياس في اللغة العربية بين علماء العربية ودي سوسير مفاهيم وتطبيقات د./ دوكوري ماسير- جامعة المدينة العلمية- ماليزيا- العدد الثاني فبراير ٢٠١٢م.

٤. السماع والقياس في كتاب شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) دراسة تأصيلية رسالة ماجستير بواسطة القضاة، تيسير إسماعيل خليف (٢٠١٠) .

٥. القياس في اللغة أ. د/ محمد سعيد ربيع الغامدي نشر فبراير ٢٠١٢م.

٦. السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي د. / إبراهيم أحمد سلام الشيخ- جامعة الأقصى- غزة- فلسطين- مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث، المجلد الحادي والعشرون العدد الأول يناير ٢٠١٣م.

التَّمْهِيد

نبذة عن السَّماع والقياس في اللغة العربية.

أكبَّ علماء العربية على دراسة هذه اللغة، وكان النحاة القدماء فرسان هذا الشأن، الذين حازوا قصب السبق فيه؛ فكانوا أمثلة حية في الصبر والمصابرة والمرابطة على تحصيل هذا العلم الجليل، وتبليغه لأبناء العربية وطلابها، أخرجوا مكنوناتها، وأطالوا الوقوف عند دقائقها ولطائفها، فلم تشغلهم دنيا ولا بيع من إرساء أصول اللغة وقواعدها.

ومن أهم قواعدها: (السَّماع، والقياس):

أولا: السَّماع هو الأصل الأوّل من أصول الاستدلال وأهمها، والأصل الأول من أصول النحو وأدلَّته، وهو من الدلائل القوية في هذا الفنّ(١١)، وما قام هذا العلم إلا على استقراء بالسَّماع والرواية والمشافهة لطريقة العرب في كلامها، فلغة العرب هي مادة كلام النحو، وفهمها هو غايته وهدفه، قال ابن السراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة(١٢).

ثانيا: القياس هو الأصل الثاني من أصول النَّحو وأدلَّته، وهو ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي، ومن هنا جاء تعريفهم للنحو بأنه: "علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب"(١٣) ويعرف القياس بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" (١٤)، والمنقول هو المسموع من كلام العرب،

---

(١١) ينظر فيض نشر الانشراح ٦٣٣/١ .

(١٢) ينظر الأصول في النحو لابن السّراج ١/ ٣٥ .

(١٣) ينظر لمع الأدلة ص٩٥، والاقتراح ص ٣٠٣ .

(١٤) ينظر الإغراب في جدل الإعراب ص: ٤٥، والاقتراح ص ٢٠٣.

وغير المنقول: إما أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه فتُبْنَى الكلمات والجمل التي لم تُسْمَعْ على نمط ما سُمِعَ، وهذا هو قياس النصوص، أو أن يكون غير المنقول فيه حكم نحوي حكم به النحاة من قبل على أصل مستنبط من المسموع، ولوحظ الحكم في غير هذا الأصل بحسب الاستقراء، وهذا ما يسمى قياس القواعد والأحكام.(١٥)

وغياب السَّماع لا يعني بالضرورة امتناع الأحكام، وهذه هي وظيفة القياس الرئيسة، إذ لم تُسْمَعْ كلّ اللغة عن العرب؛ بل إنَّ كثيرًا من قضايا هذا العلم مستنبطة بالقياس، الّذي هو مظهر من مظاهر حياة اللغة واستمراريتها.

(وتعارض السَّماع والقياس) وارد في اللغة العربية، والتعارض: مصدر من تعارض شيئين إذا عارض كل منهما الآخر وقابله، وقد ورد بلفظ (التعادل) بدلا من (التعارض)، أي: التوازن بين الأدلة. والترجيح أو الترجيح: هو وقوع الرجحان بينهما أيهما أقوى. وقال الزركشي في كتاب (التعادل والأراجيح): "والقصد منه تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل. اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قطيعة، بل جعلها ظَنِّية قصدًا للتوسيع على المكلفين؛ لئلا ينحصروا في مذهبٍ واحدٍ لقيام الدليل عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنِّية، فقد تُعارض بعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيح بينهما والعمل بالأقوى. والدليل على تعيين الأقوى أنه إذا تعارض دليلان أو أمارتان، فإما أن يُعْمَلا جميعًا، أو يُلْغَيا جميعًا، أو يُعْمَل بالمرجوح أو الراجح"(١٦) .

---

(١٥) ينظر لمع الأدلة ص٩٥، والاقتراح ص٣٠٣ .

(١٦) ينظر البحر المحيط ٦/ ١٠٨ .

قال ابن الأنباري: "إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين أحدهما الإسنادُ، والآخر المتن.

فأما الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعْلَمَ وأَحْفَظَ، وذلك كأن يستدل الكوفيُّ على النصب ب(كما) بقول الشاعر:

اسْمَعْ حَديثًا كما يومًا تُحَدِّثُهُ *** عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائلٌ سَألا[١٧]

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يومًا تُحَدِّثُهُ) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضّل ابن سلمة، ومن رواه بالرفع أعلمُ منه وأحفظ وأكثر؛ فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح في المتن فبأن يكون أحدُ النقليين على وَفْق القياس، والآخر على خلافه؛ وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر: ألا أيُّهَذَا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى*** وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي (٢)

فيقول له البصري: قد رُوِي (أحْضُرُ) بالرفع أيضا، وهو على وَفْق القياس؛ فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عِوضٍ.

قيل: اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته، ومنه القياس أي: المقدار...، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل[٣] .

---

(١٧) البيت من (البسيط) وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٨، وخزانة الادب ١٠/ ٢٢٤، ولسان العرب ١٥/ ٢٣٣، (كمي)، والإنصاف٢/ ١١٤، والشاهد فيه : " كما تحدثه" جواز نصب الفعل المضارع بعد " كما" وذلك على أن الأصل " كيما" فحذفت الياء تخفسفا، و " ما" زائدة غير كافة .

ثم قيل: "اعلم أن لمنكر القياس أن يقول الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه: أحدها: لو جاز حمل شيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه.

والوجه الثاني من الاعتراضات: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع، وليس مراعاة ما يوجب المنع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة.

فإن لم يسم فاعله وإن أشبه الفاعل منه وجها فقد خالفه وفارقه من وجه، فإن كان وجه مشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس.

والوجه الثالث من الاعتراضات: أنهم قالوا: "لو كان القياس جائزًا لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام؛ لأن الفرع قد يأخذ شبها من أصلين مختلفين إذا حمل على كلّ واحد منهما وجد التناقض في الحكم وذلك لا يجوز[١٨].

ومن معارضة القياس بالقياس قيل: (اعلم أن القياسين إذا تعارضا أُخذ بأرجحهما، هو أن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس[١٩].

وقال ابن جني إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره[٢٠].

---

(١٨) المرجع نفسه ص ٩٩ ، ١٠٠ بتصرف .

(١٩) ينظر الإغراب في جدل الإعراب ص ١٣٨، والاقتراح للسيوطي ص ٩٣ .

(٢٠) ينظر الخصائص ١/ ١١٧، ١٣٣، والاقتراح ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

الفصل الأول: نماذج من التَّعارض بين السَّماع والقياس في بعض القضايا

١. الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من الفعل.
٢. الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
٣. زيادة كان بين المتلازمين .
٤. الفعل المتصرف والجامد (عسى وليس) .
٥. .من تعارض السَّماع والقياس (ما النافية الحجازية تعارض التميمية في عملها عمل ليس).
٦. التعارض في وقوع الماضي حالا.

١. (الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من الفعل)

في هذه المسألة اعترض ابن مالك –رحمه الله– بالسَّماع ودلالته المباشرة، وكذلك بمفهوم السَّماع ومؤداه غير المباشر، وعند تتبع تلك المسائل نلاحظ أنها غالبا ما ترد في معرض الاعتراض على أحكام اللزوم من وجوب ومنع في باب التراكيب والأساليب، ثم في ما يرد في مضمار الاعتراض على اشتراطات النحويين وتقيداتهم لجواز تلك التراكيب، ولا سيما في تقييدهم للجواز بضرورة الشعر، ثم ما ورد في استدراكه على النحويين ما أغفلوه وثبت به السماع ومن ذلك:

١. (الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من فعل ما حقه أن يلازم فعله التاء).

والمسألة الفصل بين الفعل والفاعل ب (إلا)، فنبَّه على أن إسقاط التاء أجود، لكنَّه اعترض بعض النحويين الذين "لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل إلا في الشعر كقول الراجز[٢١]:

---

(٢١) لم أقف على قائله. ينظر المساعد ١/ ٣٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٠، والتصريح٢/ ٢٧٨

ما بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وذَمٍّ
في حَرْبِنَا إلاَّ بناتُ العَمِّ

فقال: "والصحيح جوازها من غير الشِّعر، ولكن على ضعف، ومنه قراءة مالك ابن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه(٢٢): ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاَ مَساكِنُهُمْ﴾(٢٣).

وهذه القراءة ذكرها ابن جني، وقال: "إنها ضعيفة في العربية"(٢٤) فاعترض بقراءة وصفها بالضعف على اشتراط الجواز، وهذا من منهجه في التوسع والابتعاد عن التضيق بالاشتراط أو اللزوم(٢٥)، وقد لاحظت أن ابن مالك ذكر قراءة شاذة، وترك الاستدلال بقراءة عشرية لأبي جعفر في قوله تعالى: ﴿إِنْ كانَتْ إلّا صَيْحَةٌ واحِدَةً﴾(٢٦) برفع صيحة(٢٧).

قال ابن مالك:

وقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التّاءِ فِي ... نَحْوِ أتى القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ(٢٨)

وقيل: "والتأنيث أكثر من التذكير لقوة جانبه إلَّا إن كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث (إلا) الاستثنائية الإيجابية فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الأخفش، وأوجب التذكير في الكلام نحو: (ما قام إلَّا هند)؛ لأنَّ ما بعد إلا

---

(٢٢) ينظر المحتسب ٢/ ٢٩٥، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٥ .

(٢٣) سورة الأحقاف من الآية ٢٥ .ينظر المحتسب ٢/ ٣١٤.

(٢٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١١٤ .

(٢٥) ينظر الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته د./ ناصر محمد عبد الله ص: ٣٨٤-٣٨٥ .

(٢٦) سورة يس من الآية ٢٩ . ينظر المحتسب لابن جني ٢/ ٢٥٢، والمختصر في شواذ القرآن لابن خالوية ص ١٢٥.

(٢٧) ينظر إتحاف فضلاء البشر ص ٤٦٦

(٢٨) ينظر شرح ابن عقيل ص ٢٢٧

ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلَّا)، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر، ولذلك ذكر الفعل والتقدير: ما قام أحد إلا هند.

وأنشد الأخفش على التأنيث في الشعر

ما بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وذَمِّ ... في حَرْبِنا إلاَّ بناتُ العَمِّ[٢٩]

فبنات العم فاعل برئت، وأنثه مع وجود الفصل ب(إلَّا)، ودخول تاء التأنيث في مثل هذا مرجوح .

وجوَّزه ابن مالك في النثر على قلة فقال:

والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ ... كَما زَكا إلاَّ فَتاةُ ابْنِ العَلاَ[٣٠]

وقوله: "إنه ينقاس على قلة" فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة.

وقوله: "لأن الفعل بَعُد عن الفاعل" لو اقتصر على ذلك لكان حسنا؛ لأن الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما، واللازم باطلا فالملزوم كذلك.

وقُرِئ: ﴿إِنْ كانَتْ إِلّا صَيْحَةٌ واحِدَةً﴾[٣١] بالرفع.

٢. المسألة الثانية من جواز الوجهين في مجازى التأنيث نحو: قوله تعالى: ﴿وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرِ﴾، ولو ورد و(جمعت) بالتاء لم يمتنع، ومنه اسم الجنس ك(شجر) واسم الجمع المعرب ك (قوم، ونسوة)، والجمع المكسر كإعراب هنود لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجاز فلذلك جاز التأنيث في الفعل مع اسم الجنس .

---

(٢٩) سبق تخريجه.

(٣٠) ينظر شرح ابن عقيل ص ٢٢٧

(٣١) سورة يس من الآية رقم ٢٩ .

قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(٣٢)، ومع الجمع المكسر قال تعالى:﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾(٣٣) ومع اسم الجنس نحو: أورقت الشجرة(٣٤).

التعقيب:

بعد تعارض السماع، والقياس في هذه المسالة ثبت أنه يجب تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث إذا فصل بينهما بإلا؛ وذلك لأنَّ الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: (ما بريء أحد إلا بنات العم) –في البيت سالف في الذكر– فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا) فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى(٣٥).

وفي المسألة الثانية جواز الوجهين، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين أحدهما: أن التأنيث غير حقيقي فتضعف العناية به، والثاني أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في (جاءتني كتاب زيد) أي: صحيفته إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعيي التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير في الفعل في نحو: قام الزيدون، وفي التنزيل: ﴿قد أفْلح المُؤْمِنُونَ﴾(٣٦)، وأوجبت التأنيث في الفعل نحو:

---

(٣٢) سورة القمر من الآية ١٩ .

(٣٣) سورة الحجرات من الآية رقم ١٤

(٣٤) ينظر شرح المفصل ٥/ ٩٢، شرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨، ٤٠٥ وشرح التصريح محقق ٢/ ٢٥٣ وما بعدها .

(٣٥) ينظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٣/ ١٠٥، ويندر شرح ابن عقيل ص٢٢٦ وما بعدها .

(٣٦) سورة المؤمنون الآية رقم ١.

(قامت الهندات) هذا مذهب البصريين وسيبويه خلافا للكوفيين[٣٧]، ومن هنا كان التعارض.

٢.الفصل بين المضاف، والمضاف إليه

لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف؛ لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيان فلذلك جاز إقحامها[٣٨].

قال سيبويه: "لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وخص ذلك بالشعر، ومن هنا ضَعّف بعض البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى: " وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهمْ شُرَكائِهمْ " [٣٩]بنصب أولادهم، وخفض شركائهم وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقَتل، وجوّز ذلك الأخفش –وتبعه الكوفيون – منشدا قول بعض الشعراء:

فَزَجَجْتُهَا بمَزَجَّةٍ ... زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ[٤٠]

فقد فصل الشاعر بين زَجّ وأبي مزاده بكلمة (القلوص) وهي مفعول به لِزجّ.

---

(٣٧) ينظر شرح التصريح محقق ٢/ ٢٥٦– ٢٥٧ بتصرف .

الكوفيون أجازوا في الفعل في جمعي التصحيح التذكير، والتأنيث، وتبعهم ابن مالك واحتجوا بنحو: ﴿آمَنتُ أنَّهُ لا إلَهَ إلّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرائيلَ وأنا مِنَ المُسْلِمِينَ﴾ سورة يونس من الآية رقم ٩ .وقوله تعالى : (إذا جاءَكَ المُؤْمِناتُ) الممتحنة الآية ١٢ .

(٣٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣ .

(٣٩) سورة الأنعام من الآية ١٣٧ .

(٤٠) البيت من (مجزوء الكامل) وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ٨٢، وخزانة الادب ٤/ ٤١٥، ٤١٦ ، وفي شرح المفصل ٣/ ٢٢ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٠٠ .

ومعنى: زججتها : طعنتها، القوس: بفتح القاف : الناقة الشابة، وأبو مزاده: كنية رجل .

وقيل: "الفصل بين المضاف، والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين، ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما، وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة(٤١).

وقيل: "مذهب كثير من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر.

وذهب شيخنا إلى أنه يجوز – في السعة – الفصل بينهما في ثلاث صور:

الصورة الأولى: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف، كقراءة ابن عامر قوله تعالى: " وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أوْلادَهَمْ شُرَكائِهِمْ"(٤٢) وحسن مثل هذا ؛لأن مفعول المصدر غير أجنبي، فالفصل به كلا فصل؛ لأن الفاعل كالجزء من عامله، فلا يضر فصله، وذكر شواهد شعرية كثيرة.

الصورة الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني، كقول الشاعر:

ما زال يُوقِنُ مَن يَؤُمُّكَ بِالغِنَى ... وسِواكَ مانِعُ فَضْلَهُ المُحْتاجِ(٤٣)

ويدل على أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة قراءة بعضهم قوله تعالى:"فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وعْدَهُ رُسُلِهِ"(٤٤).

---

(٤١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش تحقيق / احمد السيد أحمد ١/ ٥٥٣ .

(٤٢) سورة الأنعام من الآية ١٣٧ .

(٤٣) البيت من (الكامل) لم ينسب لأحد وهو من شواهد العيني ٣/ ٤٦٩، والأشموني ٢/ ٢٧٦، وشرح الفئة ابن مالك لابن الناظم ص: ٤٠٨، وشرح التصريح ٢/ ٥٥ .، ٣/ ١٧٠ محقق

(٤٤) سورة إبراهيم من الآية رقم ٤٧ .

الصورة الثالثة: فصل المضاف عما أضيف إليه بالقسم، نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: "إنّ الشّاةَ لتجْترُّ فتسمعُ صَوتَ واللهِ ربِّها"(٤٥) .

وفي الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها قال الشاعر:

فَزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ ... زجَّ القَلوصَ أبي مزادَه(٤٦)

والتقدير : زجّ أي مزاده القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، والقلوص وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض، وقال الآخر:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقد شَفَتْ ... غلائلَ عَبْدُ القيسِ منها صُدُورِهَا(٤٧)

والتقدير: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، وقال الآخر:

يَطُفْنَ بِحُوزيٍّ المراتعِ لم تَرُعْ ... بواديه مِن قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ(٤٨)

---

(٤٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تح/ دعبد الحميد السيد محمد ٤٠٥: ٤٠٩ بتصرف .

(٤٦) سبق تخريجه .

(٤٧) البيت من (الطويل) وهو بلا نسبة في خزانة الأدب٤/ ٤١٣، ٤١٨، والإنصاف والغلائل اللي جمع غليلا وهو الضغن ، والشاهد فيه قوله: شفت غلائل عبد القيس منها صدورها" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه"صدورها" بأجنبي وهو فاعل (شفت) الذي هو (عبد القيس) .

(٤٨) البيت من (الطويل) وهو للطرماح في ديوانه ث ٤٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤، ولسان العرب ٥/ ٣٤١(جوز)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٢، والخصائص٢/٤٠٦ .

والتقدير: من قرع الكنائن القِسيِّ.

وقال آخر:

فأصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِها ... كأنّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَما(٤٩)

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذي هو (بَعْدْ)، والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خَطَّ) وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأنَّ قلمًا خَطَّ رسومها.

وقد حكى الكسائي عن العرب "هذا غلام والله زيد"، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: "إنّ الشّاةَ لتجْترُّ فتسمعُ صَوتَ واللهِ ربِّها" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: "والله .." وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة:

لَمّا رَأت ساتيدِما اِستَعبَرَتْ ... لِلّهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لَامَها(٥٠)

وكثير من الأمثلة والشواهد الذي فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجر والمجرور؛ لأنه قياس عندهم.

ورُدّ ما حكاه الكسائي بأنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام(٥١).

ومعنى (يطفن) :يدرن، الحوزي : المتوحد المتفرد، وأراد به محل البقر الوحشي، والفرع : الضرب، القسي جمع قوس ، الكنائن : جمع كنانة وهي جراب توضع فيه السهام .

(٤٩) البيت (المنسرح) وهو في خزانة الأدب ٤/ ٤١٨، والخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٢٩٣، لسان العرب ٧/ ٢٨٧، (خطط) ، والإنصاف ١/ ٣٨٤ .

(٥٠) البيت من (السريع) في ديوانه ص١٨٢، وخزانة الادب ٤/ ٤٥، والكتاب ١/ ١٧٨، ومعجم البلدان (ساتيدما) ٣/ ١٦٨، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، (ساتيدما) : اسم جبل ، واستعربت: بكت .

التعقيب:

في هذه المسألة رأيت من التعارض بين السَّماع والقياس الذي تمثل في الرأي البصري، والرأي الكوفي، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض(٥٢).

وللفصل بين الرأيين إذا اتفق شيء من ذلك للعربي، نظر في ذلك العربي، وفيما جاء به، فإن كان فصيحًا، وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسن الظنّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدها ... فإذا كان الأمر كذلك لم يقطع على الفصيح بسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ إذا كان القياس يعضده(٥٣).أمَّا قراءة ابن عامر لو كانت مكان الضرورات، كان سمجًا مردودًا، فكيف به الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته(٢).

٣.(زيادة كان بين المتلازمين)

كان على ثلاثة أقسام: أحدها: الناقصة، والثاني: التامة، والثالث: الزائدة، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازبين كالمبتدأ وخبره نحو: (زيد كان قائمٌ)، والفعل ومرفوعه نحو: (لم يوجد كان مثلك)، والصلة والموصول نحو: جاء الذي كان أكرمته، والصفة الموصوف نحو: (مررت برجل كان قائمٍ)، وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، نحو: (ما كان أصح علمَ من تقدما)، ولا تزاد في غيره إلا سماعا قال ابن مالك:

---

(٥١) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١، المسألة(٦٠) بتصرف ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤ .

(٥٢) ينظر الإنصاف ١/ ٣٨٨ .

(٥٣) ينظر الخصائص ١/ ٣٨٥، وخزانة الادب ٤/ ٤٢٣، ٤٢٤ بتصرف .

وقَدْ تُزادُ كانَ في حَشْوٍ كَما ...كانَ أصَحَّ عِلْمَ مَن تَقَدَّما[٥٤]

هل تعمل كان وهي زائدة؟

والجواب عن هذا تدخل كان في باب التعجب على معنى إلغائها عن العمل، وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: (ما كان أحسنَ زيدًا) إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى، (فما) مبتدأة على ما كانت عليه و (أحسن زيدا) الخبر، وكان ملغاة عن العمل مفيدة الزمان الماضي.

قال ابن يعيش: "واعلم أن (كان) في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر، ولا فاعل لأنها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي[٥٥].

وقيل: "ولا يزاد في باب التعجب إلا "كان" وحدها دون غيرها من أخواتها؛ وذلك لأنها أمُّ الباب لا ينفك فعل من معناها، وقد قالوا: (ما أصبح أبردها)، (وما أمسى أدفأها) حكى ذلك الأخفش، ولم يحكه سيبويه، وأنث الضمير؛ لأنه أراد الغداة والعشية، وفي ذلك بعد؛ لأنهم جعلوا أصبح وأمسى بمنزلته كان وليسا مثلها؛ لأنهما لا يكونان زائدتين بخلاف كان، ومن الفرقان بينهما: أن (كان) لا تدل على شيء في الحال، وإنما تدل على ماضٍ، نحو قولك: (كان زيد قائما)، وليس كذلك أصبح وأمسى فإنهما يدلان على وجود الأمر في الحال نحو قولك: أصبح زيد غنيا أي هو في الحال[٥٦].

---

(٥٤) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ١٥٧ .

(٥٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٢ .

(٥٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥١ – ١٥٢ .

وسمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم: "ولدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الأنماريَّةُ الكَمَلَةَ من بني عَبْس: لم يوجد -كان- أفضلُ مِنْهُمْ"(٥٧)، وقد سُمع أيضًا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ وجِيَرانٍ لَنا كانُوا كَرامِ

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله:

سَراةُ بَنِي أبي بكْرٍ تَسَامَى ... على كانَ المُسوَّمةِ العِراب(٥٨)

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عقيل بن أبي طالب:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلٌ ... إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ(٥٩)

والشاهد فيه قوله: (أنت تكون ماجد) حيث زادت (تكون) المضارع من كان بين المبتدأ وخبره، والمشهور الزيادة بلفظ الماضي؛ لأن الماضي شبيه بالحرف لبنائه، والحرف يقع زائدًا في المشهور(٦٠).

---

(٥٧) المراد أن هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال، وكان زائدة وهؤلاء الكلمة هم بنو زياد العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، ولدت ربيعا وأنسا وعمارة، وكل واحد منهم أبو قبيلة ، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠٠ .

(٥٨) البيت من (الوافر) ولم اجد من نسب البيت لقائل معين وهو في شرح المفصل ٧/ ٩٨، والخزانة ٤/ ٢٣، والعيني ٢/ ٤١ ، والتصريح ١/ ١٩٢، والهمع ١/ ١٢٠، والأشموني ١/ ٢٤١، وشرح ابن عقيل ص١٥٧ .

سراة : جمع سرى، الماجد الشريف، تسامى: أصله تتسامى، المسمومة من السوم : العلامة، والتراب : خلاف البراذين، وهي الخيل العربية، والمعنى أن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية .

(٥٩) البيت من (الرجز) وأم عقيل : هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف وهو في شواهد ابن عقيل ١/ ١٩٢، والأشموني ١/ ٢٤١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٤٠، ومعنى ماجد: كريم، تهب: تهيج، شمأل : ريح تهب ، بليل : رطبة ندية .

وعن زيادتها بين حرف الجر ومجروره في البيت السابق الشاهد فيه زيادة (كان) والمراد: على المسومة العراب، وقال قوم إنّ كان إذا زادت كانت على وجهين: أحدهما: أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، والآخر: أن تلغى عن العمل والمعنى معًا، وإنما تدخل لضرب من التأكيد فالأول نحو قولهم: (ما كان أحسنَ زيدًا) المراد أن ذلك كان فيما مضي مع إلغائها عن العمل، والمعنى: (ما أحسن زيدًا أمس)، وهي في ذلك بمنزلة ظننت إذا ألغيت بطل عملها لا غير نحو: قولك: (زيد ظننت منطلق)، ألا ترى أن المراد: في ظني، وأما الثاني فنحو قوله: "على المسومة العراب"، ومنه قوله تعالى:﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كانَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا﴾(٦١)، والمراد كيف نكلم من في المهد صبيا، ولو أريد معنى المضي لم يكن لعيسى -عليه السلام- في ذلك معجزة لأنه اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس"(٦٢).

التعقيب:

زيادة كان بين السماع والقياس ،وزيادتها إمَّا بأن لا تفيد شيئاً إلَّا محض التأكيد، وإمَّا بأن تدل على الزمان الماضي، ولم تعمل نحو :(ما كان أحسن زيدًا)، والأولى أن يقال: سميت زائدة مجازًا لعدم عملها...، وذكر السيرافي أنَّ فاعلها مصدرها أي :كان الكون وهو مذهب سيبويه، وذهب أبو عليّ إلى أنها لا فاعل لها (٢).

وأرجح أنّ كان الزائدة لا عمل لها، وأنها لا فاعل لها؛ لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير.

---

(٦٠) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٤٠، وينظر شرح المفصل ٧/ ٩٨- ٩٩، شرح ابن عقيل ص ١٩٥- ١٦٠.

(٦١) سورة مريم من الآية رقم ٢٩ .

(٦٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩٩ - ١٠٠ بتصرف.

٤.الفعل المتصرف والفعل الجامد

(عسى) و(ليس)

ينقسم الفعل في اللغة العربية إلى عدة أقسام: ينقسم من حيث الزمن إلى: فعل ماضٍ، ومضارع، وأمر، ومن حيث الصحة والإعتلال إلى: فعل صحيح، ومعتل، ومن حيث التجريد والزيادة إلى قسمين: مجرد، ومزيد. وينقسم من حيث الجمود وعدمه التصرف قسمين هما: فعل جامد، وفعل متصرف فما هو الجامد والمتصرف؟

الفعل الجامد: هو الفعل الذي يلزم صورة واحدة من صور التصرف، ولا يأتي منه صورة أخرى، ولا يتعلق بالزمان؛ لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة التي تقع فيها الأحداث ليكون لكل زمن صيغة، ويشبه الحرف في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير، وهو إما أن يلزم صيغة الماضي، أو صيغة الأمر، وفي الآتي توضيح لذلك.

أولا: الجامد الملازم لصيغة الماضي، أي لا يأتي منه إلا ماض فقط، ويكون في بعض الأفعال الناقصة نحو: (ليس وما دام) من أخوات (كان)،(وكرب، وعسى، وحري واخلولق، وأنشأ، وطفق، وأخذ وجعل، وعلق) ويكون الفعل الجامد لصيغة الماضي في أفعال المدح، والذم أيضا وهي: بئس، ونعم، وحبذا، ولا حبذا، ويكون الفعل الجامد لصيغة الماضي في

أفعال الاستثناء وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وفعلي التعجب ووزنهما: (ما أفْعَله ،وأَفْعِل به).

ثانيا: الجامد ما يلزم صيغة فعل الأمر اثنان فقط: هَبْ، وتَعَلَّم، هَبْ بمعنى ظَنَّ، وتَعَلَّم بمعنى اعلم .

الفرق بين (عسى وليس) وأفعل في التعجب.

الفرق بينهما من أربعة أوجه.

أحدها: أن (ليس وعسى) وإن كان قد أشبها فعل التعجب في سلب التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين أحدهما: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرفة، فبعدا من شبه الاسم، وأفعل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر فقرب من الاسم الجامد فلهذا دخله التصغير دونهما.

والثاني: أن (ليس وعسى) وصلا بضمائر المتكلمين، والمخاطبين، والغائبين، نحو: لست، ولستم، وليسوا، وعسيتم، كما تتصل بالأفعال المتصرفة وأفعل في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير، فلما تصرف (ليس وعسى) في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف ألزم هذا الفعل في الإضمار وجها واحدًا جاز أن يدخله التصغير دونهما.

والثالث: أن (ليس وعسى) لا مصدر لهما من لفظهما، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به، والتصغير ها هنا في الحقيقة للمصدر فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما بخلاف فعل التعجب، فإن له مصدرا من لفظه نحو: الحسن والملاحة، وإن لم يكن جاريا عليه على ما يقتضه القياس، فقام تصغيره مقام تصغير مصدره، فبان الفرق بينهما.

والرابع: أن (ليس وعسى) لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل (ما أفعله) على (أفعل) الذي للمفاضلة فيحمل (ما أحسنهم) على قولهم: (هو أحسنهم) فبان الفرق بينهما(٦٣).

الأصل في الأفعال أن تكون متصرفة، لأنها منقسمة بأقسام الزمان؛ ولهذا قال سيبويه: "فأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما هو كائن لم ينقطع، وهذه عسى قد خالفت غيرها من الأفعال، ومنعت من التصرف؛ وذلك لأمور منها:

الأول: أنهم أجروها مجرى (ليس) إذا كان لفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ لأن الرجل إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي.

الثاني: أنها ترج فشابهت (لعل)، والشيء إنما يعطى حكما بالشبه إذا أشبه في معناه، وأما اذا أشبهه في معنى هو له أو يساويه فيه فلا، ولو جاز أن يمنع التصرف (عسى)؛ لأنها في معنى (لعل) لجاز أن يمنع (استثنى) التصرف لمشاركة (إلا)، ولجاز أن يمنع (أنفي) التصرف لمشاركة (ما) وذلك قول من قال: "أن ليس ممنوعة التصرف لمشاركة ما في معناها، والآخر أنها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجري الحروف لدلالتها على معنى في غيرها، إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها فجمدت لذلك جمود الحروف.

فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف، وعدم تصرفها؟

فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال نحو قولك: عسيت، قال الله تعالى:(فَهَلْ عَسَيْتُمْ)(٦٤) ، وإما أن تكون فعلا وهي في ذلك

---

(٦٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١/ ١٤٢، ١٤٣ .

(٦٤) سورة محمد من الآية ٢٢ .

على ضربين: الضرب الأول: أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها (قارب)، والضرب الثاني: أن تكون بمنزلة كان التامة فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى (قرب)، فالأول نحو قولك: (عسى زيد أن يقوم) ولا يكون الخبر إلا فعلا مستقبلا مشفوعا بأن الناصبة للفعل، قال الله تعالى: ﴿فَعَسى الله أن يَأْتِي بِالفَتْحِ﴾(٦٥).

قال سيبويه : (كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا)(٦٦)، ولا يقال: (عسيت أخانا) وكما جعلوا لدن مع (غُدوةً) منونة في قولهم: (لدن غدوة)، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام(٦٧).

وقال الزمخشري: " يد جاسيةٌ عاسيةٌ أي: غليظة جافية من العمل، وما عسى أن تبقى بعد ذهاب أقرانك، وإن وصلت إلى بعض حقك فعسى ولعل، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُمْ أنْ تُفْسِدُوا فِي الأرْضِ وتُقَطِّعُوا أرْحامَكُمْ﴾(٦٨)

التعقيب:

لاحظت من الدِّراسة أنَّ الكثير في(عسى)،(وليس)أنهما فعلان جامدان، والقليل من تحدَّث عن تصريفهما مثل الزمخشري، وابن الأنباري، ونقل عنه ابن عقيل في شرح الألفية .

---

(٦٥) سورة المائدة من الآية ٥٢، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٦ بتصرف .

(٦٦) ينظر الكتاب ١/ ٩٢ تح/ إميل بديع يعقوب .

(٦٧) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، والعقد الفريد ٣/ ١١٧، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧، والغوير تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة .

(٦٨) سورة محمد من الآية ٢٢ .وينظر أساس البلاغة للزمخشري ص: ٤٢٠ .

٥.من تعارض السَّماع والقياس (ما النافية الحجازية تعارض التميمية في عملها عمل ليس)

"ما حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه ألا يعمل شيئا؛ وذلك لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد (همزة الاستفهام) و(هل)، وقيل: الألف أصل أدوات الاستفهام؛ ولهذا خصت بأحكام"(٦٩)، وهذه حروف غير مختصة تقول: (هل قام زيد) و(هل زيد قائما) وقع بعدها الفعل، والفاعل، والمبتدأ والخبر؛ لذلك لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء، والأفعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في (ما)؛ لأنك تقول: (ما قام زيد) كما تقول: (ما زيد قائما) فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها ب(ليس)، ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر، كما يفعل ب(ليس)، كذلك تقول: (ما زيد منطلقًا)، و(ما أخوك خارجًا)، فاللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز، قال تعالى:﴿ما هَذا بَشَرًا﴾،(٧٠) وقال: ﴿مّا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾(٧١)، ويروى عن الأصمعي أنه قال:" ما سمعته في شيء من أشعار العرب" يعني نصب خبر (ما) المشبهة بليس، و(ما) هذه وإن كانت مشبهة بليس، وتعمل وعملها، فهي أضعف عملا منها؛ لأن (ليس) فعلا و(ما) حرف؛ ولذلك من الضعف إذا تقدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك: (ما قائم زيد، وما مسيء من أعتب، وما زيد إلا قائم)، قال تعالى: ﴿وما مُحَمَّد إلّا رَسُول﴾(٧٢)،

---

(٦٩) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/ ١٤ .

(٧٠) سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٧١) سورة المجادلة من الآية رقم ٢ .

(٧٢) سورة آل عمران من الآية ١٤٤ .

وأما ليس فإنها تعمل على كل حال تقول: ليس زيد قائما، وليس زيد إلا قائما(٧٣).

وقيل: أما (ما) في لغة بني تميم أنها لا تعمل شيئا فتقول: (ما زيد قائم)، فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خب، ولا عمل لها في شيء منهما؛ وذلك لأن ما حرف لا يختص؛ لدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل في نحو: ما يقوم زيد، وما لا يختص حقه ألا يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر(٧٤).

عامل النصب في الخبر بعد (ما)

نَصَّ الكوفيون على أن (ما) لا تعمل في الخبر؛ لأنها لا تكون عاملة البتة، ونَصَّ البصريون على أن (ما) تنصب الخبر؛ وذلك لأنَّ (ما) أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عمل (ليس) وعمل (ليس) الرفع في الاسم والنصب في الخبر، ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس)كذلك، والثاني: أنها تنفي الحال كما أن (ليس) تنفي ما في الحال، ويقوي الشبه بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر ليس، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها؛ لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين.

أما قول الكوفيين: "إن القياس يقتضي ألا تعمل"(٧٥) فهذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن

---

(٧٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/ ٢١٠: ٢١١ بتصرف .

(٧٤) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – علق عليه وشرح مسائله أ.د نوري حسن حامد المسلاتي ص ١٦٠– ١٦١ .

(٧٥) ينظر الإنصاف ١/ ١٦٦ .

اللُّغة الفُصْحَى القُدْمَى، قال الله تعالى: " ﴿ما هَذا بَشَرًا﴾(٧٦)،وقال تعالى:﴿مّا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾(٧٧) .

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريُّون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: " إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر؛ وذلك لأنَّ القياس في (ما) ألا تكون عاملة البتة؛ لأنَّ الحرف يكون عاملًا إذا كان مختصًا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة العمل، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأنَّ (ليس) فعلا و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بما، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض؛ لأنَّ الأصل: (ما زيد بقائم)، فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا؛ لأنَّ الصِّفَات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفًا منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قُدم الخبر، نحو (ما قام زيد) أو دخل حرف الاستثناء نحو: (ما زيد إلا قائم)؛ لأنه لا يحسن دخول الباء معها فلا يقال بقائم زيد، وما بزيد إلا قائم فدل ذلك على ما قلناه(٧٨).

ومن عمل (ما) عمل (ليس) قول الشاعر :

---

(٧٦) سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٧٧) سورة المجادلة من الآية ٢ .

(٧٨) ينظر الإنصاف ١/ ١٦٥- ١٦٦ بتصرف .

أبناؤها مُتَكنِّفونَ أبَاهُمُ ... حنِقُو الصُّدُورِ وما هُمُو أولادَها[٧٩]

التعقيب:

يلحظ من التعارض السابق لما كان قياس إعمال (ما) عمل (ليس) ضعيفًا؛ لأن القياس القوي يقضي بأن كل حرف غير مختص لا يعمل شيئا، لم يكن إعمال (ما) عند الحجازيين بشكل مطلق، بل مقيد بشروط، فأدنى عارض يعزلها، من ذلك مجيء (إن) النافية بعدها، (فإن) تشبه (ما) معنى، فكأن(ما) دخلت على نفي، والنفي إذا دخل على نفي أفاد الإيجاب، فصارت (إن) ك(إلَّا) الناقصة لنفي (ما) في نحو: (ما يزيد إلا أخوك)، ويمكن أن يكون سبب عدم إعمال (ما) هنا: الفصل بينها وبين اسمها بغير شبه الجملة. وقد ذهب المبرد إلى جواز إعمال (ما)، والحالة هذه قياسًا، وعند غيره شذوذًا، ومن شواهد إعمالها قول الشاعر:

بَني غُدَانَةَ ما إنْ أنتُمُ ذَهَبًا ... ولا صريفًا ولكِنْ أنتُمُ الخزفُ[٨٠]

و(إن) عند الكوفيين بعد (ما): نافية لا زائدة، ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولًا بينهما، كما في: (إن زيدًا لقائم)[٨١].

---

(٧٩) البيت من (الكامل) ولم ينسب إلى قائل، وهو في شرح ابن عقيل ص ١٦١، والاشباه والنظائر ٣/ ١٢٣، والمعجم المفصل ص ١٩١ .

(٨٠) البيت من (البسيط) وهو في الكتاب ٤٢٦/١، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، والشاهد فيه " ما إن أنتم ذهب " حيث بطل عمل (ما) المشبهة ب (ليس) لدخول (إن) الزائدة على اسمها، وعند المبرد لا يبطل عملها .

(٨١) ينظر شرح ابن عقيل ص: ١٦٠- ١٦٤، وينظر الإنصاف ١/ ١٦٥: ١٦٧، وشرح المفصل ١/ ٢١٠- ٢١١ .

٦.التعارض في وقوع الفعل الماضي حالا.

الحال: وصف فضلة منتصب لدلالة على هيئةٍ نحو: جاء محمد راكبًا، فالحال يؤتى بها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل، وإنما سمي حالا؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر(٨٢).

وهي ظرف للعامل فيها فعند قولنا: (جاء أحمد ضاحكا) نعني أن الضحك هيئة الفاعل وقت مجيئه، فهو ظرف للمجيء، وهذا ما قصده ابن السَّرَّاج بقوله: "والحال معلوما منها أنها تتطاول"(٨٣).

وعن وقوع الفعل الماضي حالا ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا، وإليه ذهب الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد)، أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين إذ قال في قوله تعالى: " كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وكُنْتُمْ أَمْواتًا فَأَحْياكُمْ "(٨٤)، والمعنى -والله أعلم-، وقد كنتم، ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام(٨٥).

واحتجوا لهذا الرأي بالسَّماع والقياس:

فالسَّماع: أن الأصل في كلام العرب أن تأتي الحال مفردة، وقد جاءت بكثرة جملة اسمية أو فعلية مضارعية أو جملة ماضوية مسبوقة بقد، وما جاء ماضيا غير مسبوق ب(قد)، فهو خلاف الأصل قال تعالى: (وقَدْ كانَ

(٨٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢١٣ .

(٨٣) المرجع السابق ٢١٦/١ .

(٨٤) سورة البقرة من الآية رقم ٢٨ .

(٨٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨ .

فَرِيقٌ مِنهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ)[٨٦]، والشاهد في الآية الكريمة أن الفعل الماضي وقع حالا حينما كان مسبوقا ب(قد) وواو الحال.

والقياس قال البصريون: " إن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه"، والحال لما أنت فيه والفعل الماضي لما مضى فلا يقع في معنى الحال[٨٧]، وهذا الوجه الأول.

الوجه الثاني أنه:" إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي ألا يكون حالا، ولهذا لم يجز أن يقال: "ما زال زيد قام" و"ليس زيدٌ قام" ؛لأن " ما زال وليس" يطلبان الحال و"قام" فعل ماض، فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزًا فلما لم يجز دلّ على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا"[٨٨].

والكوفيون إلا الفراء ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا مطلقا، أي: دون تقدير "قد"، ومعهم الأخفش من البصريين، واحتجوا لمذهبهم بالسَّماع والقياس، ففي السَّماع احتجوا بقول الله تعالى: "أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"[٨٩] وحصرت فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرةً صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ " أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ"[٩٠]، وقال أبو صخر الهذلي:

---

(٨٦) سورة البقرة من الآية ٧٥ .

(٨٧) ينظر المقتضب المبرد ٤/ ١٢٣ .

(٨٨) ينظر: الإنصاف١/ ٢٥٢ – ٢٥٤ بتصرف .

(٨٩) سورة النساء من الآية ٩ .

(٩٠) قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم ينظر: النشر٢/ ٢٥١، والإتحاف ص ١٩٣، والكشاف ١/ ٥٧٧.

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ نَفْضَةٌ ... كمِا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[٩١]

فبلّله فعل ماض، وهو في موضع الحال، فدل على جوازه.

وأما القياس فقاسوا جواز وقوع الماضي حالا على جواز وقوعه صفة للنكرة؛ لأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (مررت برجل قعد، وغلام قام) فيجوز وقوعُه حالا للمعرفة نحو: (مررت بالرجل قاعد، وبالغلام قام)[٩٢] .

التعقيب:

بعد دراستي هذه المسالة، وعرض آراء العلماء فيها أميل إلى رأي الكوفيين والأخفش من البصريين لكثرة السَّماع في آيات قرآنية كثيرة جاء فيها الماضي المثبت في جملة الحال، والذي يدل على ذلك أن النحاة أجمعوا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما في قوله تعالى: "وإذْ قالَ اللَّهُ يا عِيسى ابْنَ مَرْيَمَ"[٩٣] أي: يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال[٩٤].

وخرّج أبو حيان آيات كثيرة جاء فيها الماضي المثبت في جملة الحال، وقال: "إن تقدير (قد) لا داعي له لكثرة ما ورد من ذلك مجردا من (قد)، وقال: فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال فمن شرط دخول

---

(٩١) البيت من الطويل وهو في الإنصاف ١/ ٢٥٣، والخزانة ١/ ٥٥٢، وأوضح المسالك رقم ٢٥٣، وابن عقيل ص ٣٣٥، روي وإني لَتَعْرُوني لذكراك هزة " .

(٩٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٥٢، ٢٥٢ بتصرف .

(٩٣) سورة المائدة من الآية ١١٦ .

(٩٤) ينظر الإنصاف ١/ ٢٥٤ .

(قد) على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة، وما لم يرد ذلك لم يحتج إلى تقديرها فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد" [٩٥].

وقال في موضع آخر: "ويجوز أن يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار قد؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير قد، فساغ القياس عليه[٩٦]، وهذا ما أرجحه.

(٩٥) ينظر البحر المحيط ٣/ ٣١٧ .

(٩٦) ينظر البحر المحيط ٦/ ٣٥٥، ٧/ ٨٤ .

الفصل الثاني

(نماذج من التَّعارض بين السَّماع والقياس في بعض القضايا التَّصريفيَّة)

وفيه خمس مسائل:

١.النسب إلى (شنوءة).

٢.تعارض السَّماع والقياس في (أيمن) في القسم مفرد هو أم جمع؟

٣.تعارض السَّماع والقياس في فعل الأمر (خذ وكل ومر).

٤.ماضي (يذر ويدع).

٥.عدم الإعلال في (استحوذ).

١. (النسب إلى شنوءة)

من تعارض السَّماع والقياس (النسب إلى شنوءة) قال ابن يعيش: "وأما "فَعُوْلَة" فحكمها في النسب عند سيبويه حكم "فَعِيْلَة "، فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويفتح عين الفعل المضمومة، كما فتح المكسورة، وحجته في ذلك أنه قد وجد في (فَعُولة) من الثقل ما وجد في (فَعِيلة) فكانت مثلها مع أن العرب قد قالت في النسب إلى شنوءة "شنئيٌّ"، وأما أبو العباس المبرد فكان يخالفه في هذا الأصل، ويجعل (شنئيًّا) من الشاذ، فلا يجيز القياس عليه، وفرق بين الواو والياء بأشياء منها أنه قال: لا خلاف بينهم أنه ينسب إلى (عدي عدوي) وإلى (عدو عدوي)، ففصلوا بين الواو والياء، فأقروا (الواو) على حالها، وغيروا (الياء)، ومن ذلك أنهم يقولون في النسبة إلى سمرة (سمري)، وإلى نمر (نمري)، فغيروا في نمر من أجل الكسرة، ولم يغيروا في سمرة لأن المستثقل اجتماع الياءات والكسرات، فلما خالفت الضمة الكسرة في نمر وسمرة، والواو الياء في عدي وعدو وجب أن تخالف الياء في (فَعِيلة) الواو في (فَعولة)، وقول أبي العباس متينا من جهة القياس،

وقول سيبويه أشد من جهة السَّماع وهو قولهم شنئيٍّ وهذا نص في محل النزاع"(٩٧).

التعقيب:

والصحيح من المذهبين مذهب سيبويه للسماع؛ فإن العرب حين أن نسبت إلى (شنوءة) قالوا: (شنئيٍّ) فإن قيل: شنئيّ شاذ أجيب بأنه لم يسمع في شنوءة (٩٨)(فَعُولة) غيره فصار أصلا يقاس عليه (٩٩).

ومن البحث والدراسة اتضح لي أن المذهب الثاني هو مذهب الأخفش والجرمي والمبرد الذي يقول ببقاء الواو والضمة معا.

وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط، وبقاء الضمة بحالها" هذا ما نص عليه العلامة الشيخ خالد الأزهري(١٠٠).

٢.تعارض السَّماع والقياس في (أيمن) في القسم مفرد هو أم جمع؟

تعريف ومعنى أيمن:

أيمن (اسم)،و(فعل):

- أيمن اسم الجمع: أيامن، وأيمان، وأيمن، المؤنث يمُنى، والجمع للمؤنث يمنيات وأيمان وأيمن.

---

(٩٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥- ١٤٧ بتصرف، وينظر شرح الرضي على الشافية ٢/ ٢٤- ٢٥ .

(٩٨) شنوءة: بطن من الأزد، من القحطانية، وهم بنو نصر بن الأزد، وبنو شنوءة هذا هم الذين يقال لهم : أزد شنوءة كانت مساكنهم البر الشرقي من صعيد مصر بين ترعة شريف إلى معصرة بوش ينظر معاجم القبائل ٢/ ٦١٤ .

(٩٩) ينظر والكتاب ٣/ ٣٣٩، ٣٤٥ ، وينظر: شرح الشافية الكافية لابن مالك تح/ علي محمد معوض وزميله ٢/ ٣٠٩ .

(١٠٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٤/ ٣٧٦ ، وينظر شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٨٢ .

جهة اليمين، وعكسه أيسر.

- أيمن (فعل) أيمن يومن إيمانا فهو مؤمن، أيمن الرجل اتجه ناحية اليمين، أيمن الرجل دخل بلاد اليمين، الأيمن من يصنع بيمناه وأيمن لبس اليمنة.(١٠١).

والذي حدث فيه التعارض أيمن الاسم، وهو يضاف إلى اسم الله تعالى (أيمن الله لأفعلن الخير)، ويعرب مبتدأ دائما، وخبره محذوف وجوبا، وهو بمعنى اليمين والقسم، وقد تحذف نونه فيقال: أيمُ الله وهمزته همزة وصل.

وذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم (أيمن الله) جمع يمين، وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن (أيمن) الجمع جمع يمين أنه على وزن (أفعل) وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم: (أيمن الله) أي: عليّ أيمن الله أي أيمان الله عليّ فيما أقسم به، وهم يقولون في جمع يمين أيمن قال زهير:

فتُجمَعُ أيْمُنٌ مِنّا ومِنكُم ... بمُقْسَمَةٍ تَمورُ بها الدِّماءُ(١٠٢).

وقال آخر:

يَأْتِي لَها من أيمُنٍ وأَشْمُلِ ... وبدلت والدَّهر ذُو تبدل(١٠٣)

---

(١٠١) ينظر المعجم الوسيط (يمن) ولسان العرب يمن ٩/ ٣٥ وما بعدها .

(١٠٢) البيت من (الوافر) وهو في ديوانه ص ٧٨ ، ولسان العرب (ق س م – ي م ن) ٩/ ٣٥٥ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب ١/ ٧٩، وشرح المفصل ٨/ ٣٦ .والشاهد في قوله (أيمن) فإنه جمع يمين .

(١٠٣) البيت من (الرجز المشطور) وهو من كلام النجم الفضل بن قدامة، وفي لسان العرب (ي م ن)، والكتاب ٢/ ٤٧، ١٩٥ وشرح المفصل. لابن يعيش ٨/ ٣٦ برواية : يسرى لها من أيمن وأشمل .

والأصل في همزة أيمن تكون همزة قطع، لأنه جمع؛ إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل، ولو كانت – على ما زعمتم – في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل، والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها تثبت في قولهم: (أم الله لأفعلن) فتدخل الهمزة على الميم، وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين؛ لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دلَّ على أنه ليس بجمع يمين .

قال الشاعر:

فَقالَ فَرِيقُ القومِ لما نَشَدْتُهُم ... نَعَمْ وفَرِيقُ لَيمُنُ الله ما نَدْرِي[١٠٤]

ويدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله (مُ الله)، ولو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا؛ إذ لا نظير في كلامهم فدل على أنه ليس بجمع فوجب أن يكون مفردا[١٠٥].

وفي اللسان: وأيمن اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل عند أكثر النحوين، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء تقول: (ليمن الله) فتذهب الألف في الوصل قال نصيبا:

---

(١٠٤) البيت من (الطويل) والشاعر نصيب في ديوانه ص ٩٤، والكتاب ٣/ ٥٠٣، والمقتضب ١/ ٢٢٨، والمنصف١/ ٥٨، وابن يعيش ٨/ ٣٥، والشاهد فيه : حذف ألف (أيمن)؛ لأنها ألف وصل عند سيبويه .

(١٠٥) ينظر الإنصاف ١/ ٤٠٧ – ٤٠٨، والكتاب ٣/ ٥٠٣ ، وينظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب ٢/ ٢٠٨ .

فَقالَ فَرِيقٌ لا وقالَ فَرِيقُهُمْ ... نَعَمْ وفَرِيقٌ قالَ ويْحَكَ ما نَدْرِي

وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: ليمن والله قسمي وإذا خاطبت قلت لَيْمُنكْ...(١٠٦)

وفي اللسان قال الجوهري:" وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن دروستويه فقال الألف (أيمن) ألف قطع ،وهو جمع يمين وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها(١٠٧).

ونص سيبويه في كتابه على أن ألف (أيم) موصولة، وكذلك (أيمن)؛ حيث قال: "ومثل أيم الله وأيمن: لاها الله، وزعم يونس أن ألف أيم موصولة(١٠٨)، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيمن وذكر البيت السابق.

التعقيب:

حدث تعارض في أيمن الاسم في القسم مفرد هو أم جمع وهمزته وصل أم قطع؟

ذهب البصريون على أنه اسم مفرد مشتق من اليمين –وهو البركة–، وهمزته همزة وصل، وزعم الكوفيون أنه جمع يمين، وهمزته همزة قطع محتجين بأن هذا الوزن مختص بالجمع كأكلب وأفلس، وقد سمع جمع يمين على أيمن في الأمثلة سالفة الذكر، ويرده جواز كسرها، ولا يجوز مثل ذلك

---

(١٠٦) ينظر لسان العرب (يمن) ٩/ ٣٥٤ وما بعدها .

(١٠٧) ينظر لسان العرب (يمن) ٩/ ٣٥٥ .

(١٠٨) السيرافي : ومن النحويين من يقول : إنه جمع يمين، وألفه ألف قطع في الأصل، وإنما حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال، وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا، وهو مذهب الكوفيين ، ينظر الكتاب ٣/ ٥٠٣ .

في الجمع، ويرده أيضا قول الشاعر نصيب سالف الذكر، فحذف ألفها في الدرج وعليه أرجح الرأي البصري في هذا التعارض وأميل إليه(١٠٩) .

٣.تعارض السَّماع والقياس في فعل الأمر (خذ وكل ومر).

فعل الأمر الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا مثل: يَقول استثقلت الضمة على الواو، ونقلت إلى الساكن قبلها فصار: يقول إذا أردنا الأمر منه نقول: (قُلْ)، يعد نقول: عِدْ، ويستثنى من ذلك: (خذ، وكل، ومر)، خذ أصلها: يأخذ، و(كل) أصلها: يأكل، و(مر) أصلها: يأمر، وهذا سماعي لورود السَّماع بكون: خذ ومر وكل، قد وردت بدون همزة الوصل، وإلا الأصل: أنها بهمزة الوصل، ويسكن ثاني مضارعها لفظا، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عنها بهمزة الوصل.

قيل: "ولا تثبت إلا فيما سكن ثاني المضارع منه ك(اضرب ، وأشكر، واعلم) بخلاف نحو: (هَبْ، وبِعْ، ورُدَّ"(١١٠).

قال سيبويه: "وأما ما جاء من الأفعال "فخُذْ، وكُل، ومُر" وبعض العرب يقول: (أوْكل) فيتمم، كما أن بعضهم يقولون في غَدٍ غَدوّ.

فهذا ما جاء من الأفعال على حرفين.... ثم إذا جاوزت ذلك الموضع رددت إليه ما حذفت منه وذلك قولك: قل، وإن تق أقهِ؛ إذ يقال في مواضع أخر: قولوا، فتثبت الواو ويبقى الفعل على ثلاثة، وكذلك يوقى يكون الفعل فيها على ثلاثة(١١١).

---

(١٠٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٣٦، وأوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٢٦٤ وما بعدها .

(١١٠) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تح/ د.عبد الحميد السيد ص: ٣٣

(١١١) ينظر الكتاب ٤/ ٢١٩، ٢٢٠ بتصرف.

وقيل: "وفي (يأمر) : (مُرْ)، والداعي إلى حذف الثاني الساكن هو كثرة استعمال هذه الكلمات، والقياس أن يقال: (أؤخذ) و (أؤمر) و (أؤكل) بهمزة وصل تحرك بحركة الثالث، وهو الضمة.

وإذا أدخلت الواو على الفعل (أمر) في الأمر جاز فيه وجهان:

الأول: الحذف، نحو: مُرْ أهلك، ومر جيرانك بالصلاة.

الثاني: التتميم، نحو: قوله تعالى: (وأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ)[١١٢]، وقوله تعالى:﴿خُذِ العَفْوَ وأْمُرْ بِالعُرْفِ وأعْرِضْ عَنِ الجاهِلِينَ﴾[١١٣]، ومع كون التتميم فاشيا إلا أن الحذف أكثر منه.

وأما (خذ)، و(كل) فلم يستعملا بعد الواو، ودونها تامين إلا نادرا، وكون الكلمة وردت شاذة عن القياس فلا يعني أنها غير فصيحة؛ لأن المراد بالشاذ ما جاء على خلاف القياس، والفصيح ما كثر استعماله[١١٤].

التعقيب:

من تعارض السماع والقياس في حذف الهمزة من فعل الأمر ثبت أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحيانا، وحذفوا لام الكلمة أحيانا أخرى، وأن الحذف قد يكون لعلة تصريفيَّة، وقد يكون اعتباطا لا لعلة تصريفية اقتضته، ولا لسبب أوجبه إلا مجرد التخفيف، وإن سبق الفعل بحرف عطف يجوز الوجهان: الحذف والإثبات نحو: مُرْ، وأمر، وسل، وأسأل، وحذف الهمزة التي هي تخفيفا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغنى عن همزة الوصل لزوال الساكن، وتحرك ما يبتدأ به وهو الخاء في (خذ)،

---

(١١٢) سورة طه من الآية رقم ١٣٢ .

(١١٣) سورة الأعراف من الآية ١٩٩ .

(١١٤) ينظر شرح الشافية ٣/ ٣٢١- ٣٢٢، و كتاب الكتاب لابن درستويه ص٧٧، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٥٣٥، وشرح المفصل ٩/ ١١٥ .

والكاف في (كل)، والميم في (مر)، ووزنه من الفعل "عل" محذوف الفاء، ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم، ثم ألزموه في اثنين دون الثالث، يعني في (خذ) و(كل) دون (مر) فإنك تقول فيه (مر) و(أمر)، قال الله تعالى:(وأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ)[١١٥] جاء فيه الأمران إلا أن الحذف أكثر لنقصه عن مرتبة (خذ)، "وكل" في كثرة الاستعمال[١١٦].

٤.ماضي (يدع، ويذر)

من تعارض السَّماع والقياس ماضي (يدع، ويذر)، وقد أجمع العلماء من أهل اللغة والنحو والصرف والتفسير وغيرهم على أن استعمال الماضي من (يدع ويذر) قليل في كلام العرب، فلم يستعمل إلا في ضرورة شعر أو شذوذ، فهو شاذ نادر، وأقل من ذلك استعمال المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول منها وإنما الشائع المسموع بكثرة عند العرب هو استعمال المضارع والأمر: "دع، ذر".

قال سيبويه: "وأما استغناؤهم بشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع، ولا يقولون ودع، ويقولون يذر ولا يقولون وذر"[١١٧].

وقال الأخفش: "وليس كل الأفعال يقع على كل الأسماء، ألا ترى أنهم يقولون: (يدع)، ولا يقولون: (ودع)، ويقولون: (يذر)، ولا يقولون: (وذر)"[١١٨] .

---

(١١٥) سورة طه الآية رقم ١٣٢.

(١١٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٩ .

(١١٧) ينظر الكتاب ٢٤/١ – ٢٥، وينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٩/١ .

(١١٨) ينظر معاني القرآن الاخفش ٥٢٠/٢، وينظر المسائل البصريات الفارسي ص٤٠١، والخضائص لابن جني ٩٧/١، ٩٩، ٦٦، ٣٩٦، والمحتسب٣٦٤/٢، ٤٦٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ٤٨٧/٢، وليس في كلام العرب لابن خالويه ص٤١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٤، وشرح التصريف المازني ٢٢٧ .

وامتناع (ودع) و(وذر) يؤكد بأنه مطرد في القياس شاذ في السَّماع، وقد جاء استعمال الماضي في بعض القراءات الشاذة، وفي بعض أحاديث النبي- صلى الله عليه وسلم- كما ورد في أبيات من الشعر، وسمع المصدر كذلك في حديث واحد.

أما اسم الفاعل، واسم المفعول فاقتصر وردهما سماعا على قليل من الشعر. ومن لم يبلغه شيء من هذه النصوص من العلماء حكم بأن العرب أماتوا الماضي وما بعده، أو لم يستعملوه، وإنما يقول ذلك من لم يطلع على الوارد من ذلك.

فردّ عليهم من بلغهم السَّماع بما بلغه، وبعد ذلك استقر الرأي عند الجميع بأن هذا الاستعمال وارد مسموع، وإن كان قليلا نادرًا شاذًا، وذلك لا ينافي الفصاحة بقدر ما ينافي الانتشار والشيوع والغلبة في كلام العرب.

قال سيبويه: "كما أن (يدع) و (يذر) على (ودعت) و (ذرت) وإن لم يستعمل[١١٩].

والذي فهمه من أنكر من هذا الكلام أن ماضي (يدع) و(يذر) لم يستعمل مسندين إلى ضمير الرفع المتحرك، أو تاء الفاعل خاصة، أي: لم يسمع ذلك عن العرب، ولا يعني ذلك أنهم لم يستعملوا الماضي بالكلية يدل على ذلك أن سيبويه شبههما بكسر حرف المضارعة، ودخول ياء النداء على لفظ الجلالة مع قطع همزته، وهما من الاستعمال الوارد في كلام بعض العرب بقلة دون خلاف في ذلك بين العلماء والباحثين....[١٢٠]

---

(١١٩) ينظر الكتاب ١٠٩/٤ .

(١٢٠) ينظر منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض الباحثين عليه دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية تاليف د/سليمان يوسف خاطر ص ٥٦٨ .

قال ابن جني في المحتسب: "قرأ "ما ودَعَكَ ربك" [١٢١]خفيفة النبي- صلى الله عليه وسلم- وعروة بن الزبير، وهذه قليلة الاستعمال[١٢٢].

وقال ابن الأثير في النهاية من حديث : "لتنتهي أقْوامٌ عَنْ وَدَعْهُمْ الجُمُعاتِ، أوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَلى قُلُوبِهِمْ[١٢٣]، أي: عند تركهم إياها، والتخلف عنها يقال: ودع الشيء يدعه ودعا إذا تركه، والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي (ودع) ومصدره، واستغنوا ب(ترك)، والنبي عليه الصلاة والسلام أفصح.

وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس[١٢٤].

وقد ورد الماضي في أبيات أخرى قال سويد بنا أبي كاهل اليشكري يصف نفسه:

ورِثَ البِغْضَةَ عَنْ آبائِهِ ... حافِظُ العقْلِ لِما كان أسْتَمَعْ

فَسَعى مَسْعاتُهُمْ فِي قَوْمِهِ ... ثمَّ لم يَظْفَرْ ولاَ عَجْزًا ودَعْ[١٢٥]

ويروى :ولا شيئا ودع[١٢٦].

وقال آخر: وكانَ ما قَدَّمُوا لِأَنْفُسِهِمْ ... أكْثَرُ نَفْعًا مِنَ الَّذِي ودَعُوا [١٢٧]

---

(١٢١) سورة الضحى من الآية ٢ ، وقيل قراءة ابن عباس ينظر البحر المحيط ٨/ ٤٨٥ ، قال هي قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وأبي حيوة وأبي بحرية وابن أبي عبلة.

(١٢٢) ينظر المحتسب ٣٦٤/٢، ٣٦٥، والجامع لأحكام القرآن ٣٣٩/٢٢ .

(١٢٣) الحديث رواه مسلم في صحيحه ٥٩١/٢، وشرح سنن النسائي ٤٢٦/١، وينظر النهاية في غريب الحديث مادة (ودع) .

(١٢٤) ينظر المراجع السابقة ، وتهذيب اللغة للأزهري مادة (ودع) .

(١٢٥) البيتان من (الرمل)، وهما في شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٥٢/٤، وينظر شرح الحماسة للتبريزي ٨٥/٢.

(١٢٦) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٥٢/٤ .

أما اسم الفاعل فقد ورد في شعر رواه أبو علي في البصريات وهو:

فأيُّهُما ما أتْبَعَنَّ فإنّنِي ... حَزِينٌ على تَرْكِ الّذِي أنا} وادِعُ[١٢٨]

وأما اسم المفعول فقد جاء في شعر رواه أبو علي في البصريات وهو:

إذا ما مسحت أرضه من سمائه ***جرى وهو مودوع وواعد مصدق [١٢٩].

وقول الشاعر، وينسب لأبي الأسود الدؤلي:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الذي ... غالَهُ في الحُبِّ حتّى ودَعَهْ[١٣٠]

التعقيب:

من تعارض السماع والقياس في ماضي (يذر ويدع)، وبعد إجماع أهل اللغة أنه قليل، وخلاصة هذا كله إثبات استعمالهم: (ودع) و(وذر) لشهادة القراءة والشعر، أما نفي سيبويه وغيره تكلم العرب بها، فمحمول على عدم سماعهم بها لقلتها ومن أنكر "ودع" من الكوفيين وهو ثعلب، وقد أنكرها ابن السكيت في بعض تصانيفه.

والذين أثبتوا هذه الأبيات انشعبوا فريقين: فريق منهم ادَّعوا فيها الضرورة كصاحب العين والشريف الرضي في شرح الشافية، وفريق آخر سمع بالقراءة واستيقن صحتها فلم يطاوعه الحكم على الأبيات بالضرورة، فأثبت هذه الكلمة، ونسبها إلى القلة، ومن هؤلاء ابن جني في منصفه ومحتسبة والبغدادي في شرح شواهد الشافية، وقول من قال: العرب أماتوا

---

(١٢٧) البيت من (المنسرح) وهو في شرح شافية ابن الحاجب الرضيع ٥٢/٤ .

(١٢٨) البيت من (الطويل) وهو لقيس بن الحدادية الخزاعي، كما في الأغاني ١٤/ ١٥٥ ، ومنهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ص ٥٧١ .

(١٢٩) البيت من (الرمل)، وهو في تاج العروس٥/٢٤، والبحر المحيط ٤٨٥/٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٥٣/٤، وشرح التصريف للمازني ٢٢٨.

(١٣٠) البيت من الرمل وهو في تاج العروس ٥/ ٥٢٤، والبحر المحيط ٤٨٥/٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٥٣، وشرح التصريف المازني ٢٢٨ .

أو استغنوا لا يعني نفي وجود القديم بل يثبت أنه كان أصلا حيا مستعملا قديما مغنيا في زمنه، والإثبات مقدم على النفي، ويبقى الحديث حجة، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس، ومن هنا جاء التعارض[١٣١].

٥.عدم الإعلال في (استحوذ).

وفي شرح شافية ابن الحاجب قال الرضي: "وشذ أعول[١٣٢] وأعيلت المرأة، واستحوذ، وأجود، وأطول واستروح أي: شم الريح، وأطيب[١٣٣]، وأخيلت السماء وأغيمت، وأبو زيد جوّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقا قياسًا، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي، قال سيبويه: " سمعنا جميع الشواذ المذكورة أيضا معلة أيضا على القياس إلا (استحوذ)،و(استروح) الريح، وأغيلت[١٣٤]، قال: ولا مانع من إعلالها، وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل"[١٣٥].

---

(١٣١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/٥٠: ٥٣، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٠٦ ، والمراجع السابقى، وينظر شفاء العليل ص: ٢٣٩، وأمالي السحري ٢/٢٣٩، وأساس البلاغة الزمخشري ص ١٨٩، والمحاسبة ٢/٤٣٣-٤٣٥،وخزانة الادب ٣/١٢٠- ١٢١، والإسعاف شرح شواهد الكشاف ص:٥١٦ .

(١٣٢) يقال: أعول الرجل والمرأة وأعيلا؛ إذا كثرت عيالها، ويقال: أعول أيضا إذا رفع صوته بالبكاء .

(١٣٣) يقال: أطيب الشيء ، إذا وجده طيلا، ويقال : أطاب أيضا بمعناه ، وكذا استطيبه واستطابه وطيبه .

(١٣٤) يقال: أغيمت السماء، إذا صارت ذات غيم، وأغامت كذلك، وغامت وتغمت وغيمت بمعناه .

(١٣٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٩٦- ٩٧ بتصرف .

وكما قرر ابن مالك أن جميع القراءات الثابتة الإسناد إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- مقبولة لديه، وقد قعد قواعده على ضوئها سواء أكانت من المتواترة السبعة أو العشرية، أم كانت من الشاذة، فما جاء منها على وجه قوي في العربية اعتمد أصلا يقاس عليه، وما جاء على وجه ضعيف أو مخالف لما اشتهر من القياس فهو أدنى حالاتها تمثل لغة فصيحة من لغات العرب تحفظ ولا يقاس عليها، فمخالفة قراءة ثابتة للقياس لا يمنع من قبولها، وعلل ذلك بقوله: "لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل ... كقولهم (استحوذ) وقياسه (استحاذ)"(١٣٦).

التعقيب:

تعارض السَّماع والقياس في (استحوذ)؛ لأنه سُمِع في الذكر الحكيم، وإن كان ينافي القياس بالنقل، وقول سيبويه: "سمعنا جميع الشواهد المذكورة معلة... ولا مانع من إعلالها، وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل على أن الإعلال في مثلها غير أصل بل هو للحمل على ما أُعِلّ(١٣٧). وبذلك نعلم أنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم: (أَعْيَلَتِ المرأة) وأغيمتِ السماء، واشتنوق الجمل، واستحوذ يستحوذ، قال الله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ)(١٣٨)، وقال تعالى: (أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ)(١٣٩)

(١٣٦) ينظر الاعتراض النحوي عند ابن مالك د/ناصر محمد عبد الله ص ٤٣٨ بتصرف .

(١٣٧) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٣/٩٦، ٩٧، بتصرف ، وينظر الإنصاف ١/١٤٤ .

(١٣٨) سورة المجادلة من الآية ١٩ .

(١٣٩) سورة النساء من الآية ١٤٢ .

الخاتمة

الحمدُ لله الَّذي بنعمته تتمُ الصالحات، والصَّلاة والسَّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلي آله وصحبه أجمعين.

أمّا بَعْدُ..

فبعد رحلة ماتعة مع (نماذج من تعارض السَّماع والقياس، وموقف النحويين منه عرضًا ومناقشة) تعرضت لآراء النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين في بعض المسائل التي مسَّها التعارض، وتعليلاتهم، وحججهم، وعقبت على كل مسألة بما رأيته من الدراسة، فالسَّماع: هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، والقياس هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، قد يتعارض ما جاء من قياس النحويين إلى حكم من الأحكام بما جاء من السَّماع في كلام العرب الخلص الموثوق بفصاحتهم، فتعارض هذين الدليلين يضع القارئ في حيرة فأيُّهما يتبع؟ أيُّهما يقنع؟

وفي ختام هذا التطواف أسطر أبرز ما خلص إليه هذا العمل من نتائج:

أظهر البحث أنه إذا تعارض القياس والسَّماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وغياب السَّماع لا يعني بالضرورة انتهاء الأحكام، وهذه هي وظيفة القياس الرئيسة؛ إذ لم نسمع كل اللغة عن العرب، بل إن كثيرا من قضايا العلم مستنبطة بالقياس.

١. بيّن البحث موقف النحويين من مصادر السماع، وأظهر أن لهم في كل منها موقفا، وهم ما بين راض مدافع عنه، وناقد معرض عنه، فقبل القراءات القرآنية التي صحت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ودافع عن بعضها، ومنهم من انتقدها، وطعن في قارئيها.

٢. أكّد البحث أنه إذا تعارض نقلان أُخِذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين أحدهما: الإسناد، والآخر المتن، فأمّا الترجيح بالإسناد فبأن يكون

رواة أحدهما أكثر من الآخر، أو أعلم، وأحفظ؛ وذلك كأن يستدل الكوفيُّ على النصب ب(كما) بقول الشاعر:

اسْمَعْ حَديثًا كما يومًا تُحَدِّثُهُ *** عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائلٌ سَألا

فيقول له البصريُّ: الرواة اتفقوا على أن الرواية: "كما يوما تحدثُه " بالرفع.

٣. أظهر البحث أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما، وهو أن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من طريق النقل أو طريق القياس.

٤. في مسألة الفصل بين الفعل والفاعل ب(إلا) ثبت أنه يجب تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث؛ وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: "ما بريء أحد إلا بنات العم" إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير في الفعل، وهذا مذهب البصريين وسيبويه خلافا للكوفيين.

٥. من تعارض السماع والقياس في زيادة (كان) ثبت أنها تزاد بين المتلازمين، وتكون زيادتها قياسية بين (ما) وفعل التعجب، ولا تزاد في غيره إلا سماعا... والأولى أن يقال: سمعت زائدة مجازًا لعدم عملها.

وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها، أي: كان الكون، وهو مذهب سيبويه، وذهب أبو علي إلى أنها لا فاعل لها.

٦. أثبت البحث أن قياس إعمال (ما) عمل (ليس) ضعيفا؛ لأن القياس القوي يقضي بأن كل حرف غير مختص لا يعمل شيئا، ولم يكن إعمال ما عند الحجازيين بشكل مطلق، بل مقيد بشروط فأدنى عارض يعزلها.

٧. بيّن البحث من التعارض وقوع الفعل الماضي حالا، وقد رجحت رأي الكوفيين والأخفش لكثرة السَّماع في آيات قرآنية كثيرة جاء فيها

الماضي المثبت في جملة الحال، والذي يدل على ذلك أن النحاة أجمعوا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مُقام الفعل المستقبل كما في قوله تعالى:(وإذْ قالَ اللَّهُ يا عِيسى ابْنَ مَرْيَمَ)(١٤٠)أي : يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مُقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال؛ ولأنه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه وهذا ما أرجحه.

٨. أكد البحث أهمية النظر إلى القياس النحوي وفق مفهومين مختلفين هما: قياس النصوص، وقياس الأحكام وأن الخلط بينهما يؤدي إلى الخلل والاضطراب.

٩. أظهرت الدراسة أنه حدث تعارض في (أيمن) الاسم في القسم مفرد هو أم جمع، وهمزته وصل أم قطع؟ البصريون على أنه اسم مفرد مشتق من اليمين، وهمزته همزة وصل، وزعم الكوفيون أنه جمع (يمين) وهمزته وهمزة قطع محتجين بأن هذا الوزن مختص بالجمع ك (أكلب)، و(أفلس)، وقد سمع جمع يمين على أيمن، ويرده جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع .....، وحذف ألفها في الدرج وعليه رجحت الرأي البصري.

١٠. أثبت البحث أن حذف فاء الكلمة في (خذ وكل ومر) تخفيفا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، ولزم هذا الحذف لكثرة هذا الكلام، ثم ألزموه في اثنين دون الثالث يعني في (خذ وكل) دون مر لنقصه عن مرتبة (خذ وكل) في كثرة الاستعمال.

---

(١٤٠) سورة المائدة من الآية ١١٦ .

١١. من تعارض السماع والقياس النسب إلى شنوءة (شنئيّ)، وهو مذهب سيبويه لورود السماع به، ولم يسمع في شنوءة (فعولة) غيره فصار أصلا يقاس عليه وهو الصحيح.

١٢. بين البحث تعارض السَّماع والقياس في (استحوذ) بأنه يجوز تصحيح العين؛ لأنه سمع في الذكر الحكيم، وإن كان ينافي القياس بالنقل، وقول سيبويه: " سمعنا جميع الشواذ المذكورة أيضا معلة أيضا على القياس إلا (استحوذ)،و(استروح) الريح، وأغيلت ، قال: ولا مانع من إعلالها، وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل .إلى غير ذلك من النتائج البارزة في البحث . (والحمدُ لله ربِّ العالمين)

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.

٢. الأشباه والنظائر للسيوطى: تح/ د./ عبد العال سالم مكرم، ط١/ الرسالة – بيروت (١٤٠٦هـ).

٣. الإصباح فى شرح الاقتراح د./ محمود فجال ط/ دار القلم بيروت ١٤٠٩هـ.

٤. الإغراب في جدل الأعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري تح/ سعيد الأفغاني ط/ الجامعة السورية (١٣٧٧ه – ١٩٥٧م) .

٥. الأصول فى النحو/ لابن السراج: تح/ د. عبد الحسين الفتلى، ط/ مؤسسة الرسالة بيروت ط٢/ ١٩٨٧م.

٦. إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تعليق /د. عبد المنعم خليل إبرايم ط١/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان (١٤٢١هـ– ٢٠٠١م).

٧. الإعراب فى جدل الإعراب للأنبارى تح/ سعيد الأفغانى، ط/ الجامعة السورية (١٣٧٧هـ).

٨. الاقتراح فى أصول النحو وجد له للسيوطى ت(٩١١هـ) تح./ أ.د محمود يوسف فجال- دار البحوث وإحياء التراث دبى ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٩. الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى: تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الفكر.

١٠. الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تح/ د./ مازن المبارك ط٥/ دار النفائس ١٩٨٦م.

١١. أساس البلاغة للزمخشري ط/ دار صادر بيروت ١٣٩٩ه – ١٩٧٩ م.
١٢. البحر المحيط: أبو حيان النحوى. مصر، ١٣٢٨هـ.
١٣. بغية الوعاة للسيوطى، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ عيسى الحلبى ١٩٦٤هـ.
١٤. البيان والتبيين للجاحظ تح/ أ.حسن السندوبي ط/ ٢ الرحمانية (١٣٥١ه – ١٩٣٢م) .
١٥. تاج العروس للزبيدى، ط/ الخيرية ١٣٠٦هـ بمصر.
١٦. التذكرة فى القراءات لابن غلبون: تح/ د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ط١/ الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٠م.
١٧. الجامع لأحكام القرآن القرطبي تح/ د.عبد الله بن عبد المحسن التركي ط/ دار عالم الكتب ١٤٣٤ه – ٢٠١٣ م .
١٨. الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تح/ فخر الدين قباوة وزميله ط٢/ دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٩٨٣م.
١٩. جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن على الإربلىّ صنعه إميل بديع يعقوب ط١/ دار النفائس، بيروت (١٩٩١م).
٢٠. حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى ط/ دار إحياء الكتب العربية (١٣٣١هـ– ١٩١٨م).
٢١. حلية الأولياء لأبى نعيم، السعادة ١٣٥١هتز
٢٢. خزانة الأدب للبغدادى: تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى ، القاهرة، ط٣/ ١٩٨٩م.

٢٣. الخصائص لابن جنى- تح/ محمد على النجار ط ٣/الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
٢٤. الخصائص لابن جنى- تح/ محمد على النجار- ط/ دار الكتب ١٣٧١هـ.
٢٥. الدُّرُ المصون فى علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى (ت ٧٥٦هـ) تح/ أحمد محمد الخراط ط١/ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م) دار القلم للطباعة والنشر.
٢٦. دلائِل الأعجاز تأليف/ عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ) تح/ محمود محمد شاكر الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ط٢/ مطبعة المدنى (١٤١٠هـ- ١٩٨٩م).
٢٧. ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعى وشرحه: تح/ د. عزة حسن، متبة دار الشرق- بيروت.
٢٨. ديوان الفرزدق. (همام بن غالب). دار صادر بيروت، لا ط، لا ت. ط/ الصاوى ١٣٥٤م.
٢٩. ديوان القطامى: تح/ إبراهيم السامرائى، أحمد مطلوب ط١/ دار الثقافة بيروت ١٩٦٠م.
٣٠. رسالة الحروف لأبى نصر الفارابى- تح/ د. مهدى محسن ط٢/ الثانية دار المشرق بيروت ١٩٩٠م.
٣١. روح المعانى للألوسى. تصوير عن ط/ المنيرية بمصر.
٣٢. السبعة فى القراءات لابن مجاهد. تح/ شوقى ضيف ط ٢/ دار المعارف (١٤٠٠هـ).
٣٣. السماع والقياس بقلم العلامة المحقق المغفور له أحمد تيمور باشا ط/ دار الآفاق العربية ط/ ١، (١٤٢١ه – ٢٠٠١م .

٣٤. سر صناعة الإعراب لابن جنى. تح/ د. حسن هنداوى ط/ دار القلم الأولى (١٤٠٥٩هـ).

٣٥. شذا العرف فى فنِّ الصرف للحملاوى. ط/ مصطفى الحلبى السادسة عشرة (١٣٨٤هـ).

٣٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابْن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ط/ دار العلوم الحديثة بيروت- لبنان لا ط، لات.

٣٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار العلوم الحديثة- بيروت- لبنان لات.

٣٨. شرح التسهيل لابن مالك، تح/ د. عبد الرحمن السيد ود./ بدوى مختون ط/ هجر بمصر الأولى ١٤١٠هـ.

٣٩. شرح الكافية الشافية لابن مالك تح/ علي محمد معوض ط/ دار الكتب العلمية ط/ ٢/ ٢٠١٠ م .

٤٠. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى: ط/ دار إحياء الكتب العربية.

٤١. شرح الحماسة للمرزوقى، تح/ أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، ط/ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ.

٤٢. شرح الرضى على الكافية، تح د./ يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، نسخة ثانية- ط/ إستانبول ١٣٠٥هـ.

٤٣. شرح المفصل لابن يعيش، ط/ المنيرة بمصر.

٤٤. شرح شافية ابن الحاجب للرضى، تح/ محمد نور الحسن، وزميليه. ط/ حجازى بمصر- ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادى.

٤٥. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري د.محمد محمد حسن شراب ط/ مؤسسة الرسالة ١٤٢٧ه – ٢٠٠٧م .

٤٦. الصاحبى لابن فارس. تح/ السيد أحمد صقر. ط/ عيسى الحلبى ١٩٧٧م.

٤٧. الصحاح للجوهرى تح/ أحمد العطار– القاهرة ١٣٧٧هـ.

٤٨. صحيح البخارى مصورة عن ط/ إستنانبول. دارالفكر.

٤٩. صحيح مسلم، تح/ محمد فؤاد عبد الباقى، ط/ عيسى البابى الحلبى الأولى ١٣٧٤هـ.

٥٠. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى– تصوير بيروت.

٥١. القاموس المحيط للفيروزى آبادى. ط/ الحسينية ١٣٤٤هـ.

٥٢. القياس فى اللغة العربية بين علماء العربية ودى سوسير مفاهيم وتطبيقات د. دوكورى ماسير– جامعة المدينة العالمية– ماليزيا– العدد الثانى فبراير ٢٠١٢م.

٥٣. كتاب سيبوية، تح/ عبد السلام هارون الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة.

٥٤. الكشاف للزمخشرى: تصحيح مصطفى حسين أحمد. دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣/ ١٩٨٧م.

٥٥. لمع الأدلة فى أصول النحو للأنبارى تح/ سعيد الأفغانى،ط/ الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.

٥٦. لمع الأدلة: الأنبارى ط/ دار الفكر بيروت– لبنان (١٣٩١هـ– ١٩٧١م).

٥٧. مجاز القرآن لأبى عبيدة: تح/ محمد فؤاد سركين نشر مطبعة الخانجى القاهرة.
٥٨. مجمع الأمثال للميدانى، تح/ محمد ابو الفضل إبراهيم. ط/ عيسى الحلبى ١٣٩٨هـ.
٥٩. المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى: تح على النجدى ناصف وآخران، القاهرة ١٣٨٦م.
٦٠. المحرّر فى النحو لِعُمَرَ بن عيسى بن إسماعيل الهرَمىِّ ت(٧٠٢هـ): تح/ أ.د منصور على محمد عبد السميع ط١/ دار السلام، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٦١. المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى، تح محمد أحم جاد المولى وزميليه، ط/ عيسى الباب الحلبى.
٦٢. مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب، تح/ يس السواسى ط٢/دار المأمون للتراث بدمشق لات.
٦٣. معانى القرآن للفراء: تح/ محمد على النجار، أحمد يوسف نجاتى، نشر عالم الكتب ط٢/بيروت ١٩٨٠م.
٦٤. المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية إعداد د. / إميل بديع يعقوب ط١/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٦٥. المقاصد النحوية للعينى. ومعه خزانة الأدب ط/ بولاق.
٦٦. المقتضب للمبرد: تح/ محمد عبد الخالق، عضيمة ط٢/ القاهرة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٦٧. المقرب لابن عصفور- ت. د/ أحمد الجوارى، ود. عبد الله الجبورى ط/ العانى بغداد ١٣٩٩هـ.

٦٨. الممتع لابن عصفور ت د./ فخر الدين قباوة ط/ دار الآفاق الجديدة بيروت، الرابعة ١٣٩٩هـ.

٦٩. النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين د.المهدي إبراهيم عبد العال ط/ دار الآفاق العربية ط/ ١ ١٤٢١ه – ٢٠٠١م .

٧٠. نزهة الألباء الأنبارى، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار نهضة مصر ١٩٦٧م.